المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

07/01/2014

إلى وكيل استئنافية بنسليمان

226512

يطلب السجين سعيد لعوينة، رقم اعتقاله 25806، من الوكيل العام لدى استئنافية الدار البيضاء والمندوب العام لإدارة السجون ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إنصافه مما تعرض له داخل السجن المحلي ببنسليمان من طرف المشتكى بهم، إذ تعرض، حسب الوارد في شكايته، للسب والشتم من طرفهم لأنه طالب بحقه داخل السجن، مشيرا إلى أن المشتكى بهم يضربون بالحقوق وبالواجبات التي على عاتقهم عرض الحائط.

وقال المشتكي إنه أضحى مهددا بتلفيق أي تهمة له في حال مواصلته المطالبة بحقه، وهو ما دفعه للدخول في إضراب عن الطعام إلى أجل غير محدود إلى حين إيجاد حل لمشكلته.

8670/7

المملكة المغربية
المجلس الوطني لحقوق الإنسان

اعلان عن طلب عروض مفتوح
رقم : 02/2014/CNDH

في يوم 29 يناير 2014 على الساعة العاشرة و النصف صباحا، سيتم في مكاتب المجلس الوطني لحقوق الإنسان فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض رقم CNDH/2014/02 من أجل طبع لوحات ورقية و تواصلية لفائدة المجلس الوطني لحقوق الانسان.

يمكن سحب ملف طلب العروض بمكاتب الضبط الكائن بمقر المجلس ويمكن كذلك إرسال ملف طلب العروض إلى المتنافسين عبر البريد الإلكتروني بطلب منهم طبقا للشروط الواردة في المادة 19 من المرسوم رقم 2 12 349 الصادر في 23 من جمادى الأول (20 مارس 2013) بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض القواعد المتعلقة بتدبيرها ومراقبتها.

الضمان المؤقت محدد في مبلغ عشرة الاف (10000) درهم.

يجب أن يكون كل من محتوى وتقديم ملفات المتنافسين مطابقين لمقتضيات المادتين 26 و 28 من المرسوم السالف الذكر رقم 2 12 349

ويمكن للمتنافسين :

- إما إيداع أظرفتهم، مقابل وصل، بمكتب الضبط الكائن بساحة الشهداء- المحيط الرباط

أما تسليمها مباشرة لرئيس مكتب طلب العروض عند بداية الجلسة وقبل فتح الأظرفة.

إن الوثائق المثبتة الواجب الإدلاء بها هي تلك المقررة في المادة 25 من المرسوم رقم 2 12 349 المذكور وهي كما يلي:

/الملف الإداري و يتضمن الوثائق التالية

أ-التصريح بالشرف؛

ب- الوثيقة أو الوثائق التي تثبت السلطات المخولة للشخص الذي يتصرف باسم المتنافس؛

ت- شهادة و نسخة لها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من طرف الإدارة المختصة في محل الضريبة تثبت أن المتنافس في وضعية جبائية قانونية ؛

ج- شهادة أو نسخة لها مشهود بمطابقتها للأصل مسلمة منذ أقل من سنة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تثبت أن المتنافس في وضعية قانونية تجاه هذا الصندوق؛ تقوم مقامه؛

ح-وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامه؛

خ – شهادة القيد في السجل التجاري.

د- في حالة تجمع، يجب الإدلاء بنسخة مصادق عليها من اتفاقية تكوين التجمع التي يجب أن تكون مصحوبة بمذكرة تبين على الخصوص موضوع الاتفاقية، ونوع التجمع، والوكيل، ومدة الاتفاقية، وتوزيع العمل عند الاقتضاء

2 /الملف التقني الذي يتضمن الوثائق التالية:

أ- مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية التي يتوفر عليها ومكان وتاريخ وطبيعة وأهمية الأعمال التي أنجزها أو ساهم في إنجازها؛

ب- شهادات لإعمال مشابهة (ب- الأصلية أو نسخ منها مصادق عليها) المسلمة من طرف المستفيدين العامين أو الخواص منها مع بيان طبيعة الأعمال ومبلغها وآجال وتواريخ إنجازها والتقييم واسم الموقع وصفته.

ت-نظام الاستشارة و دفتر الشروط الخاصة موقعة ومؤشرة مع إشارة مقروء ومصادق عليه

3/ العرض التقني

أ- نبذة عن الشركة المهن, إستراتيجية

ب رقم المبيعات لثلاث السنوات الأخيرة,

ت- الجدول الزمني المتوقع للتنفيذ و كذلك انجازات مماثلة في المشروع أو نحلاج

ج-مذكرة خاصة بالموارد البشرية التي ستكلف بالجاز لمشروع(الحاق بلنوم وشهادات الخبرة بالمذكرة)

ح- وصف مفصل للمعدات التي يتوفر عليها المتنافس من أجل إنجاز الأعمال موضوع طلب العروض

خ-نموذج تعهدي للتأكد من جودة الورق والشباكة

4 / العرض المالي:

أ-عقد التزام الشركة حسب النموذج في الملحق رقم 2

ب- عرض الأثمان المفصل حسب النموذج في الملحق رقم 4

www.cndh.org.ma / cndh@cndh.org.ma

538/14

8670/7

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
المملكة المغربية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

رقم عروض طلب 01/2014/CNDH

إعلان

يعلن المجلس الوطني لحقوق الإنسان للعموم أنه، في إطار طلب العروض رقم 01//2014/ CNDH, الذي تم الإعلان عنه في الجريدتين lematín والصحراء المغربية بتاريخ 2014/01/02، سيتم عقد اجتماع تواصلي لفائدة المتنافسين في يوم 17 يناير 2014 على الساعة الرابعة زوالا بمقر المجلس، كما أن العينات (échantillons) مطلوبة ويجب أن تقدم في اليوم الذي يسبق الموعد المحدد لفتح الأظرفة كآخر أجل.

8670/3

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

مركز الدراسات الصحراوية
Centre des Etudes Sahariennes

AWA THEATRE

الدورة الثانية للمهرجان الوطني للمسرح الحساني

إعلان عن طلب تقديم مقترحات عروض للمشاركة في التظاهرة

ينظم محترف وفاء أكادير للمسرح، بشراكة مع مركز الدراسات الصحراوية وبدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الدورة الثانية للمهرجان الوطني للمسرح الحساني وذلك خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 18 ماي 2014 بمدينة أكادير.

وتقوم فكرة المهرجان على جعله تظاهرة فنية ثقافية بارزة تشكل إضافة نوعية لرزنامة المهرجانات المسرحية الوطنية عامة وتلك المهتمة بالمسرح والثقافة الحسانية بصفة خاصة. ويسعى المهرجان إلى النهوض بالفن المسرحي ومن خلاله دعم وترويج الثقافة الحسانية والمساهمة في إشعاعها وطنيا باعتبارها مكونا من مكونات الثقافة الوطنية في بعدها الشامل، وذلك انطلاقا مما يوفره المسرح من إمكانيات تسمح ببلورة رؤى فنية، تقرب المتلقي من مظاهر وتجليات هذه الثقافة.

وتتمثل أهداف المهرجان في ما يلي:

- تطوير الممارسة المسرحية الاحترافية بجهات الصحراء؛
- إبراز الكفاءات المسرحية الحسانية والتعريف بها وطنيا؛
- تقوية جسور التواصل بين الفنانين المسرحيين الحسانيين وباقي الفنانين من مختلف جهات المملكة؛
- دعم اللهجة الحسانية في الإنتاجات الفنية الوطنية؛
- التعريف بالثقافة الحسانية من خلال المسرح؛
- إغناء المشهد الثقافي الجهوي والوطني.

ومن أجل ضمان النجاح الواسع لفعاليات هذه الدورة فإن محترف وفاء أكادير يدعو كافة الفرق التي تشتغل في مجال المسرح الحساني على الصعيد الوطني والراغبة في المشاركة في النسخة الثانية من المهرجان إلى التقدم بطلبات ترشيحها وفق الشروط المحددة في هذا الإعلان.

آخر أجل لتلقي الترشيحات : 26 يناير 2014

شروط المسابقة:

- أن لا تتجاوز مدة العرض ساعة ونصف وأن لا تقل عن خمسة وأربعين دقيقة؛
- يجب أن يكون العرض المسرحي ناطقا باللغة الحسانية بنسبة 70% على الأقل؛
- ضرورة توفر العرض المسرحي على المقومات الأدبية والفنية والتقنية والجمالية الأساسية لإنجاز العمل المسرحي (نص- إخراج-سينوغرافيا- تشخيص...).

يتكون ملف المشاركة من الوثائق التالية :

- بطاقة تقنية للعمل المسرحي؛
- نبذة عن الجمعية / الفرقة المسرحية؛
- نسخة ورقية من النص المسرحي؛
- الملف القانوني للجمعية (القانون الأساسي، وصل الإيداع، لائحة أعضاء المكتب- محضر الجمع العام)؛
- قرص مدمج للعرض المسرحي.

- يبعث ملف الترشيح عبر البريد إلى العنوان التالي: 16 شارع إبراهيم الروداني حي المسيرة أكادير، أو يوضع مباشرة بنفس العنوان.
- ستنعقد اللجنة التنظيمية يوم الجمعة 07 فبراير 2014 بمركز الدراسات الصحراوية بجامعة محمد الخامس بالرباط وذلك لدراسة الملفات المتوصل بها وتحديد الفرق المختارة للمشاركة في الدورة الثانية من المهرجان.
- ستتم مراسلة كل الفرق المشاركة من أجل إخبارها بالنتائج النهائية في أجل أقصاه الخميس 20 فبراير 2014.

للاتصال:

- اسماعيل العنطرة: 19 51 10 13 06
- عالي مسدور: 31 36 92 38 06

اللجنة المنظمة

535/14

عبد الرحيم المنار اسليمي: نجاح تلقيح الإسلاميين الجدد و3 سيناريوهات سنة 2014

في عام 2013، جرت أحداث كثيرة تحت أقدام حزب العدالة والتنمية الحاكم في المغرب، فالحزب الذي حصل على مليون وثمانين ألف صوت في انتخابات 25 نونبر 2011 ضعفت حماسته التي ظهرت في السنة الأولى من الحكم واختفى صقوره داخل البرلمان.

لكن المثير هو أنه اتخذ قرارات ذات تكلفة اجتماعية واقتصادية صعبة بالزيادة للمرة الثانية في أسعار المحروقات ورغم ذلك لم يخرج الشارع كما كان يعتقد المعارضون للحكومة الإسلامية، فلازال الحزب ورئيس حكومته عبد الإله بنكيران يحظى بشعبية واسعة لدى الطبقات الفقيرة والمتوسطة و جزء من الفئات الميسورة ذات التوجه التقليدي، فعدد كبير من المغاربة يعتقدون بالرغم من ضعف التدبير الحكومي بان جهات ما تعرقل عمل حكومة الإسلاميين الجدد وينتظرون الانطلاقة في وقت ما، وداخل هذا الفضاء من الاعتقادات خاض الحزب الحاكم في النصف الأول من سنة 2013 صراعات مفتوحة مع الأمين العام الجديد لحزب الاستقلال حميد شباط، صراع انتهى بخروج الاستقلال وهو تحت وقع المفاجئة من عدم الاستجابة لطلبه بتحكيم ملكي، وخاضت حكومة الإسلاميين الجدد هذا الصراع مع أحزاب الحركة الوطنية (الاستقلال والاتحاد) وحزب الأصالة والمعاصرة وجناحه المدني المتمثل في حركة اليقظة المواطنة وسط مناخ إقليمي كان يتهاوى فيه إخوان مصر وتخرج فيه حركات احتجاجية في الشارع التونسي ضد نهضة الغنوشي، وداخل مناخ داخلي مغربي يتسم باستمرار احتجاجات المعطلين ووقفات الحقوقيين وسط حوارات أطلقتها القطاعات الوزارية الحكومية وانشطر فيها المجتمع المدني بين المشارك والمقاطع، مقابل ذلك ارتفعت وثيرة الصراع في الفضاء العمومي بين صف العلمانيين وصف الإسلاميين وصلت في نهاية سنة 2013 إلى حد تكفير زعامات حزبية ومثقفين محسوبين على الحركة الوطنية والقوى التقدمية والأمازيغية.

ورغم هذه الأحداث، فان الشهور الثلاثة الأخيرة من سنة 2013 قدمت مؤشرا رئيسيا هو أن الإسلاميين الجدد نجحوا في كل الاختبارات والحواجز، وأن جزءا كبيرا من الفاعلين السياسيين المركزيين بات يعتقد أن حكومة بنكيران الأولى والثانية ضامنة للاستقرار إلى جانب الملك ، فعام 2013 انتهى بثلاث رسائل سياسية تحملها الأيام الأخيرة من عمر سنة 2013، الصورة الأولى وهي الملك محمد السادس وإلى جانبه رئيس الحكومة في استقبال فريق الرجاء البيضاوي، فالبرغم من أن المناسبة هي حدث رياضي غير أنه يحمل علامات سياسية تدل على درجة كبيرة من التعايش بين مؤسستين في المغرب: المؤسسة الملكية ورئاسة الحكومة، الصورة الثانية، وهي اللغة القوية التي استعملها بنكيران في جلسة مناقشة السياسات العامة في اليوم الأخير من سنة 2013 (الثلاثاء 31 دجنبر) لما أشار إلى شقق باريس وأموال موجهة نحو خارج المغرب، موجها الخطاب إلى حزب الاستقلال ومستعملا المرجعية الوطنية في مواجهة هذا الحزب التاريخي الذي يعتقد بأن قوته تتمثل في رفعه لشعار الوطنية.

وأما الصورة الثالثة، وهي قدرة بنكيران على تطويق الخلافات التي تحدث عنها البعض بعد تعيين الحكومة الثانية وإبعاد القيادي سعد الدين العثماني عنها، فالمجلس الوطني لحزب العدالة والتنمية المنعقد يومي 28 و29 دجنبر اظهر أن بنكيران الأمين العام للحزب لم يتأثر من قرارات بنكيران رئيس الحكومة، ويبدو أن بنكيران حرص خلال السنتين الماضيتين على التواصل حول صعوبات التسيير الحكومي.

هذه الصور تقدم رسائل سياسية، ويبدو أن أمور كثيرة تغيرت في عام 2013. فبعد سنة وعشرة أشهر من الاختبارات بات من المؤكد أن الإسلاميين الجدد في العدالة والتنمية دخلوا مرحلة جديدة لعبت فيها ظروف إقليمية وداخلية دورا حاسما.

الوطن قبل "رابعة العدوية" : نجاح شخصي لبنكيران في إجهاض نواة الإخوان المسلمين في المغرب

"نحن حزب سياسي إسلامي لكنه مارس السياسةً أكثر من الإسلام "، هكذا تقدم قيادات العدالة والتنمية حزبها، فالحزب عاش لحظات صعبة في الثمانية أشهر الأولى من سنة 2013 ، راج معها اعتقاد بأن سقوط حكومة العدالة والتنمية وشيك، وارتفعت دعوات التقليد والمماثلة في مرحلة معينة بين إخوان مصر ونهضة تونس وعدالة المغرب، وبات المشهد وكأنه يقترب من العدالة والتنمية، لكن هدا الحزب أظهر قدرته مجددا على الانحناء أمام العواصف في مشهد يعيد التذكير بدعوات حله بأحداث 16 ماي 2003، فقيادة الحزب استطاعت لجم حماسة شبيبته والتأثير في جناحه الدعوي حركة التوحيد والإصلاح، ووصلت إلى درجة التضحية بسعد الدين العثماني في الخارجية، الوزارة التي كانت نافذة الحزب على العالم، فبنكيران ورفيقه عبدالله باها استطاعا إجهاض نواة حركة إخوانية للمسلمين في المغرب، إذ تمكنا تعويم حماس ومشاركات الحمداوي والهيلالي في اجتماعات إسلامية وُصفت بالتضامنية مع جناح الإخوان المسلمين، وبذلك، فان قيادة بنكيران ورفيقه عبد الله باها حالت دون تحول حركة التوحيد والإصلاح إلى جماعة إخوانية، فالإسلاميون الجدد في الحزب والحركة فهما أخيرا كون الوطن له أولوية عن شارع "رابعة العدوية"، ورغم هذه العملية الإجهاضية لنواة الإخوان داخل الحزب والحركة التي قام بها بنكيران ورفيقه باها، فإن حركة التوحيد والإصلاح لم تنقلب على رئيس الحكومة ولم تتحول إلى جماعة غولن التركية التي باتت تسبب أزمات لأردوغان بسبب صراعات حول المصالح.

وبدا الإسلاميون الجدد بالمقابل، حريصين على استمرار حكومتهم ولم يرتكبوا أخطاء في مواجهة أمين عام حزب الاستقلال حميد شباط، فانسحب شباط ولم تسقط حكومة بنكيران ودخل حزب التجمع الوطني للأحرار وباتت الحكومة ملقحة بطريقة جيدة في جسم يجمع الإسلاميين الجدد ورجالات الأحزاب ورجال السلطة والتقنوقراط القادمين من عالم الاقتصاد والأعمال. فبنكيران سمح بأكبر عملية تلقيح سياسي في تاريخ المغرب لحكومته ولفريقه من الإسلاميين الجدد .

http://www.kafapresse.com/index.php?ida=19496

نجاح الدولة في تلقيح الإسلاميين الجدد

لقد تم انقاد حكومة أستاذ الفيزياء أخيرا، فالأمر لا يتعلق بـ"إرادة ربانية" أو بحكومة معها "دعوات وقلوب المغاربة" أو كما يقول بنكيران إنه أينما حل وارتحل يقولون له: "الله يساعدك عليهم"، وإنما بإحساس وانتباه إلى أن وصول الإسلاميين الجدد إلى الحكم ساهم في تخفيف توترات الشارع وقدم صورة لنموذج مغربي مستقر في ظرف إقليمي وعربي صعب، فالإسلاميون الجدد المتمثلون في العدالة والتنمية ساعدهم مناخ عربي غير مستقر ومناخ مغربي داخلي ليس فيه بديل حزبي يحظى بالمشروعية، فأحزاب الحركة الوطنية هرمت وتسلمتها قيادات من الجيل الثالث ذات نزعة هجومية وتصارعية مدعومة بقيادات شابة لازالت تفتقد إلى التجربة، وبذلك فأحزاب الحركة الوطنية هرمت تنظيميا وباتت معرضة لمرحلة فراغ قادم لا أحد يعرف مدته، وزعامات شباط وإدريس لشكر من المتوقع أن ترتكب أخطاء أخرى ستضيف للعدالة والتنمية عشرية جديدة من الحكومة، ومقابل النزعة الهجومية لأحزاب الحركة الوطنية بدا حزب الأصالة والمعاصرة يغير مواقفه من الإسلاميين الجدد وهو تغيير من شأنه أن يجعله يقترب تدريجيا ويبحث عن عناصر الالتقائية مع العدالة والتنمية قبل الانتخابات المقبلة، هذا التغيير الذي من شأنه أن يعصف بجيل آخر من قيادات حزب الأصالة والمعاصرة بعد الجيل الأول الذي اختفى مع تسلم الباكوري للأمانة العامة للحزب.

استقرار وسط توازنات مضطربة

ورغم النجاحات التي حققها الإسلاميون الجدد، وحالة الاستقرار المبنية على تعايش بين الإسلاميين الجدد والمؤسسة الملكية ، فان هذا الاستقرار لازال يستند على توازنات مضطربة ،فالدستور الجديد لسنة 2011 لازال إلى اليوم "طفلا رضيعا" لم يكتمل نموه نتيجة الإيقاع البطيء في إعداد القوانين التنظيمية المكملة له ، توازنات يتضارب فيها القديم بالجديد ،فمجلس المستشارين الغرفة الثانية يستمر في الاشتغال بنظام داخلي قديم و بثلث فقد انتدابه وحل المجلس الدستوري المغربي ،في سابقة دستورية خطيرة، محل الهيئة الناخبة ومدد انتداب ثلث من مجلس المستشارين فقد تمثيليته بقوة القانون.

ولازالت المعارضة ضعيفة ووهنة بشكل يفقد اللعبة السياسية البرلمانية توازناتها ،فكثيرا ما يتحول فريق العدالة والتنمية إلى لعب دور المعارضة والأغلبية في الحضور والمراقبة ،لكن المثير، هو أن ضعف المعارضة البرلمانية يجعل تدريجيا دستور 2011 ينزل بروح دستور 1996، فرغم أن مجلس النواب سلطة تشريعية فان الحكومة منعت النواب من تقديم مقترحات قوانين تنظيمية في اجتهاد وقع فيه تضارب في المواقف بين الحكومة والأمين العام للحكومة .

هذه المعارضة البرلمانية، التي مارست حقها الدستوري في الطعن امام المجلس الدستوري في مرتين، ولكن سؤالا كبيرا بات يطرح حول مذكرات هذه المعارضة التي هي عبارة عن "إنشاءات سياسية" موجهة إلى المجلس الدستوري يخرج فيها قضاة هذا المجلس بتأويلات سياسية تنذر بتراجع عن مقتضيات دستور 2011 ،فبمناسبة الطعن الذي تقدم به 120 نائب برلماني يثيرون فيه قضية عدم دستورية قانون المالية الذي تقدمت به الحكومة لعدم تنصيبها، أجاب المجلس الدستوري في حيثية غريبة وعجيبة بان "...تحديد الهيكل التنظيمي للحكومة وتركيبها وتوزيع الصلاحيات بين أعضائها (...) أمور تعود إلى الملك ورئيس الحكومة وفق أحكام الفصلين 47و90 من الدستور ..." فرغم أن الملك أعطى إشارات دستورية كبيرة منذ بداية تطبيق دستور 2011 بان مجال الهيكلة الحكومية يعود لرئيس الحكومة، فان المجلس الدستوري جاء بتأويل يؤسس لقاعدة جديدة لا علاقة لها بمضمون الفصل 47 الذي ينص على التعيين والإعفاء .

ولوحظ في سنة 2013، أن مجال المبادرات التشريعية بات موزعا ودخل فيه **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الذي لا احد يعرف اليوم ما هي حدوده؟ وأين سيتوقف ؟ فإذا كان هذا المجلس الوطني قد لعب دورا دبلوماسيا كبيرا في قضية الصحراء، فان طريقة اشتغاله في ملفات حقوقية داخلية من المتوقع جدا أن تنتج مشاكل وتقود إلى اصطدامات مع مؤسسات البرلمان والحكومة، فالتوازن مفقود بين إيقاع المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإيقاع عمل الحكومة والبرلمان، أكثر من ذلك فان عدم التوازن في موارده البشرية الموجودة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان يجعل النظر إلى المؤسسة بأنها يسارية صرفة مما قد ينتج درجة كبيرة من الحساسية مع تقاريره وتوصياته في المستقبل.

وفي الفضاءات العمومية غير الرسمية، استمرت جماعة العدل والإحسان في تطورها بعد وفاة زعيمها الروحي الأستاذ عبد السلام ياسين، عكس الاعتقادات التي راجت في أواخر سنة 2012، فالجماعة والتي تقدر التقارير عدد أعضائها بخمسمائة ألف منخرط، أثبتت من جديد وسط أزمات التنظيمات الإسلامية في المنطقة العربية أنها جماعة دعوية، تربوية، فكرية تنظيمية سلمية ذات بعد سياسي، كما يقدمها قادتها المنفتحون على مناقشة الديمقراطية، فالجماعة باتت جناحا عالميا ينافس الإخوان المسلمين في بعض الدول الأوروبية، ويلاحظ داخليا أن جماعة العدل والإحسان ساهمت في نجاح حزب العدالة والتنمية الحاكم وذلك على مستويين اثنين:

الأول، استمرار إفراغها للشارع العمومي وابتعادها عن فضاء الاحتجاج.

الثاني، هو إحساس قيادات العدالة والتنمية كل مساحة فاشلة في تجربتها هي مساحة ستكتسحها جماعة العدل والإحسان، التي رغم شكلها التنظيمي الدعوي والتربوي والفكري فإنها تصنف اليوم كحزب كبير بالمفهوم السوسيولوجي ينقصه الترخيص القانوني، وبالمقابل، لازالت جماعة العدل والإحسان تلعب دورا توازنيا في المجتمع يحد من انتشار السلفية المتشددة (الجهادية وأخواتها).

وبدت التوازنات في الشارع مضطربة خلال سنة 2013، فالحركات الاحتجاجية تغيرت معالمها مقارنة بسنوات 2011 و2012، وبدت تتجه نحو المحلي أكثر من الوطني، فضعف تمثيلية ووساطة المجالس الجماعية ينتج بشكل تدريجي فضاءات عمومية محلية للاحتجاج أمام العمالات والولايات.

ثلاث سيناريوهات محتملة في سنة 2014

وتجعل هذه الصورة، التي تحمل حالة الاستقرار وسط توازنات مضطربة، المشهد السياسي الداخلي مقبل في السنة الماضية مقبل على ثلاث سيناريوهات مختلفة :

السيناريو الأول، وهو أن تنتهي التمارين السياسية في حكومة بنكيران الثانية، ويبدأ ترسيخ فكرة آن حكومة بنكيران الثانية ستنهي ولايتها الانتخابية، وأن تشرع هذه الحكومة في مباشرة إصلاحات في شكل عقد امتياز سياسي مراقب، فالحكومة حجمت من سقف تطلعاتها وراكمت تجربة تجعلها قادرة على الاشتغال على ملفات كالتقاعد والمقاصة والقضاء دون الوصول إلى القطاعات الإستراتيجية العامة للدولة، وهو سيناريو يجعل حكومة بنكيران الثانية تدخل في مرحلة أخرى من التمارين هي تمارين الإصلاحات

نالمحدودة.

السيناريو الثاني، مزيد من الإرهاق للإسلاميين الجدد الحاكمين، وذلك باعتماد تمرين سياسي جديد يعلن فيه حزب التقدم والاشتراكية انسحابه، هذا الحزب الذي بدت تظهر عليه بعض علامات التو ثر في أواخر سنة 2013 بعد الإعلان عن حكومة بنكيران الثانية، ونفس التمرين ينطبق على إمكانية خروج حزب الحركة الشعبية من الحكومة ، وأن يعمد بنكيران بعد ذلك إلى إجراء مفاوضات حكومية أخرى لمدة شهور مع حزب الاتحاد الدستوري، هذا السيناريو الذي يمكن تسميته بسيناريو إرهاق الإسلاميين الجدد من شانه أن يعطل من جديد إكمال النصوص والتنظيمات المنصوص عليها في دستور 2011، وهو يحمل إمكانية اللجوء إلى انتخابات سابقة لأوانها تعيد نفس وضع انتخابات 25 نونبر.

السيناريو الثالث، انسحاب لأحد مكونات التحالف الحكومي الحالي وعدم رغبة مكونات المعارضة الانضمام لحكومة بنكيران ثالثة، أو إسقاط حكومة الإسلاميين الجدد عن طريق مجلس النواب وذلك بجمع ائتلاف من المعارضة والحكومة بين الأحزاب المسماة بالكتلة ومجموعة الثمانية السابقة، وهو سيناريو خطير لأنه سيعيد المغرب إلى أجواء ما قبل انتخابات 25 نونبر، ولأنه لحد الآن لم تستطع أحزاب المعارضة إنتاج نخب بديلة، فدوران النخب لازال بطيئا، فبمناسبة الحكومة الأولى والثانية لبنكيران رشحت الأحزاب السياسية وزراء جزء كبير منهم كان موجودا في حكومة عباس الفاسي (الاستقلال، التقدم والاشتراكية، التجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية)، وهو ما يسهل عملية عودة التوتر والاحتجاج إلى الشارع.

مخاطر جديدة محتملة في سنة 2014

وخارج هذه السيناريوهات المرتبطة بعمل الحكومة والبرلمان وانتظارات الشارع، فانه من المتوقع ان تظهر بعض المخاطر منها ما هو موجود في سنة 2013 ، هذه المخاطر تتوزع ما بين مخاطر قادمة من أسفل الدولة ومخاطر قادمة من خارج الدولة :

النوع الأول من المخاطر، وهو انزلاق الصراع بين الإسلاميين وما ينعت بالعلمانيين، فالمجتمع بدا يشهد هذا النوع من الاصطفاف الذي بدا يفرز تنظيمات مدنية جمعوية وتنظيمات مضادة، من المتوقع أن تنشأ بينها دعوات للتكفير في الفضاءات العمومية لا أحد يمكنه أن يتوقع بنتائجها بما فيها خطر الانزلاق نحو الدموية.

النوع الثاني من المخاطر، موجة مغاربة سوريا ، بعد المغاربة الأفغان ومغاربة الزرقاوي بدأت ملامح مغاربة سوريا، فالمغاربة في سوريا لم يعودوا مجرد موارد بشرية انتحارية وإنما أصبحوا قياديين يؤسسون جماعات متطرفة، ومن المتوقع جدا أن تبدأ الأزمة السورية في الانفراج نتيجة التقارب الإيراني الأمريكي، مما يعني بداية تفكك الخلايا الإرهابية في سوريا وعودة أفرادها إلى دولهم، فالمغاربة السوريون يقدرون اليوم بحوالي 2000 مغربي، وان كانت الأرقام الرسمية تتحدث عن 1000مغربي، وبين الرقمين تظهر صعوبة ضبط هؤلاء عدديا وجغرافيا حسب المناطق المنتمين إليها ومهنيا، فهم يمتدون من العاطل إلى أستاذ السلك الثاني إلى السلفي المدافع عن السلفيين المعتقلين في السجون، فالجغرافيا الوحيدة الواضحة اليوم هي مثلث الشمال الممتد مابين تطوان الفنيدق وسبتة، إذ تقدر بعض التقارير الاسبانية عدد السلفيين بما فيهم المتشددين ب 17000 فرد.

النوع الثالث من المخاطر، موجة الشيعة المغاربة، فالأرقام تشير إلى رقم يتجاوز الستة مائة ألف شيعي (607,860) مغربي منهم 18000 شيعي فقط في جزء من الجالية المغربية بإحدى دول أوروبا، لكن الخطورة تزداد أكثر لما يصبح الحقل الديني غير مهيأ بموارد بشرية قادرة على مواجهة الفكر الديني الشيعي، فالمغرب لا يتوفر على علماء دين بمفهوم عالم الأديان، ويبدو أن إستراتيجية وزارة الأوقاف تقف في حدود سنة 2009، بمعنى أنها لم تعد تساير الدور التوازني الذي من المتوقع أن يلعبه الإسلام المغربي في مواجهة الإسلام الإيراني في أوروبا والمنطقة المغاربية ومنطقة الساحل والصحراء، فالدور الإقليمي الجديد للمغرب في المنطقة يشمل الخبرة الأمنية والخبرة البشرية الدينية، ومن المتوقع أن تحدث المواجهة مع إيران إقليميا في المجال الديني، خاصة أن التقارب الغربي الإيراني يجعل التشيع مقبولا لدى الغربيين مقارنة مع الوهابية.

النوع الرابع من المخاطر، أن يتحول أسلوب كريستوفر روس من الوساطة إلى أسلوب المقيم العام، هذا المبعوث الأممي الذي لا يلعب دور الوساطة المحدد له من طرف الأمين العام للأمم المتحدة، وإنما انحرف عن دور الوساطة وبات يلعب دور الطرف المنحاز في النزاع، ومن المتوقع أن يقود إلى مخاطر في ملف الصحراء إذا لم توضع أمامه فرامل توقفه في الرباط وتجعل لقاءه مقتصرا على أطراف التفاوض، فالمعلومات تشير إلى انه يمد يده نحو موضوع الثروات في المناطق الجنوبية، فكريستوفر روس بات يسابق إنزال النموذج التنموي المغربي المعلن عنه من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

النوع الخامس من المخاطر، متوقع من النظام الجزائري، فالجزائر مستمرة في دبلوماسية الرشوة داخل الملتقيات الدولية وبدأت في إعداد جيل تنسبه إلى البوليساريو وتستعد لإدخاله إلى الجامعات الأوروبية والأمريكية، لكن الخطورة هي سعي النظام الجزائري إلى المزاوجة بين أسلوب دبلوماسية الرشوة دوليا والتحريض على الإرهاب إقليميا، فبعد الفشل سنة 2009 في توجيه جماعة مختار بلمختار نحو حدودها الجنوبية الغربية مع المغرب، تثار تساؤلات اليوم عن الموطن الجديد لجماعة مختار بلمختار الذي صنعته المخابرات الجزائرية، فجماعة مختار بلمختار تمارس استقطابا كبيرا داخل مخيمات تندوف بتواطؤ جزائري غامض الأهداف لحد الآن، وبذلك، فبقدر ما تتزايد الصعوبات أمام الرئيس بوتفليقة والجنرالات الثمانية عشر الذين يحكمون الجزائر تصبح كل المغامرات محتملة مع دول الجوار بما فيها استعمال وتوظيف الجماعات الإرهابية.

الهيبة: الانخراط الفعلي للمغرب في المنظومة الأممية لحقوق الإنسان دعامة للأوراش الإصلاحية المفتوحة

قال المحجوب الهيبة المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، اليوم الاثنين، إن الانخراط الفعلي المتواصل للمغرب في المنظومة الأممية لحقوق الإنسان والتزاماته الدولية التي لا رجعة فيها، تشكل كلها محددات داعمة للأوراش الإصلاحية المفتوحة من طرف المملكة في المجالات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية.

وأكد الهيبة في مداخلة حول موضوع "التزامات المغرب في مجال حقوق الإنسان بين المعايير والآليات الأممية وتحديات التنفيذ"، خلال لقاء دراسي نظمه مجلس المستشارين، أن المملكة المغربية ملتزمة بتطوير التعاون المستمر مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والانفتاح على الحوار الجدي والتفاعل البناء مع مختلف آليات هذه المنظومة، وذلك وعيا منها بأهمية كونية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزيء.

وأبرز أن هذا التعاون والتنسيق الاستراتيجي الدائم للمغرب مع مختلف هذه الهيئات والآليات الأممية، يتجلى سواء تعلق الأمر بمجلس حقوق الإنسان، أو هيئات المعاهدات، أو الإجراءات الخاصة، أو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وذكر الهيبة بأن المغرب قد صادق على جل الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان المقرونة بآليات مراقبة تنفيذ مقتضياتها، وحرص على مواصلة انخراطه في هذه المنظومة بمصادقته أو انضمامه إلى باقي البروتوكولات الاختيارية، ولا سيما البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، إضافة إلى التوقيع على البروتوكول الاختياري الثالث للاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل بشأن مسطرة تقديم البلاغات.

وأشار في ذات السياق إلى أن اختيار المملكة إحداث بنية حكومية تتمثل في المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، كآلية لتأمين التنسيق والتتبع وإعداد ومتابعة تنفيذ السياسة الحكومية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحمايتها والنهوض بها، مكن من مواصلة تقوية التفاعل البناء بين المغرب ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وأوضح أن المغرب بادر إلى اعتماد هذا الاختيار المؤسساتي في مجال حقوق الإنسان، انسجاما مع المقترح المقدم من طرف المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تقريرها المتعلق بمسار تقوية نظام هيئات المعاهدات، الذي قدمته خلال اجتماع تشاوري غير رسمي للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في يوليوز 2012 حول أهمية اعتماد آليات ما بين وزارية مكلفة بقضايا حقوق الإنسان بغية ضمان وتعزيز التفاعل مع المنظومة الأممية، من جهة، وتأمين متابعة تنفيذ التزامات الدول في هذا المجال، والتزام وتيسير المسارات التشاورية والحوارية، على المستوى الوطني بين مختلف الأطراف المعنية، من جهة أخرى.

وأشار المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان إلى أن المملكة المغربية، تلقت أثناء فحص تقريرها برسم الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل في شهر ماي المنصرم، توصية تدعوها إلى تقاسم تجربتها المتعلقة بإحداث هذه الآلية مع دول أخرى.

من جهة أخرى، تحدث السيد الهيبة عن الخصائص الرئيسية للممارسة الاتفاقية للمغرب وتدبير التفاعل مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، والتي عرفت بحسبه تحولا كبيرا منذ التسعينات بعد البطء المسجل في الانخراط في هذه المنظومة، إلى جانب تدارك التأخر الحاصل في تقديم التقارير الدورية، مسجلا في نفس الوقت وجود نوع من التفاوت في التقارير الحكومية والتقارير الموازية على مستوى الجودة، وضعف تأثير التفاعل على مستوى نشر والتعريف بالتقارير، إلى جانب تباين مستويات تملك هذه الاليات على مستوى العديد من الفاعلين.

كما تطرق إلى التحديات الرئيسية للوفاء بهذه الالتزامات طبق الآليات الأممية، ومنها تحدي مؤشرات القياس وانسجام التفاعل، وبشكل خاص على مستوى تتبع تنفيذ التوصيات، وآليات التظلم والانصاف، خاصة بعد انخراط المملكة في المصادقة أو الانضمام للبروتوكولات الاختيارية، وضعف المواكبة الأكاديمية وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان.

وتوقف من جانب آخر، عند التحديات الكبرى في مجال تطور حقوق الإنسان، كتعقد المنظومة الأممية في مجال حقوق الانسان، والعولمة وتنامي الإرهاب والتطرف، والهجرة، وتحدي الانتقالات، وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان، مشيرا إلى أن الإرهاب يبقى العدو الأول لحقوق الإنسان وما يطرحه ذلك من إشكالية ذات صلة بالتوفيق بين مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان.

وأكد الهيبة على أهمية انخراط أكبر للبرلمانات على المستوى الوطني في مجال تعزيز وتكريس الانخراط في منظومة حماية حقوق الانسان في مجالات الرقابة والتشريع والملاءمة والتحريات والتحقيقات والدبلوماسية البرلمانية وآلية الاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الانسان.

ويتمثل السياق العام لهذا الموضوع، حسب السيد الهيبة، في الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، وانتخاب المملكة المغربية لعضوية ثانية بمجلس حقوق الإنسان، وانخراطها في سياسة جديدة في مجال الهجرة وفق المبادرة الملكية السامية، والمشاركة المغربية المتميزة في فعاليات منتدى حقوق الإنسان ببرازيليا، واختيار المغرب لتنظيم الدورة المقبلة للمنتدى، والوعي المتزايد بضرورة مشاركة البرلمانات في أشغال مجلس حقوق الإنسان.

ومن جهتهم، نوه عدد من المستشارين في مداخلاتهم بجهود المغرب في مجال تعزيز احترام حقوق الانسان وتفاعله الايجابي مع عدد من الاليات الأممية الخاصة بتطبيق الاتفاقيات والالتزامات الدولية للمغرب في مجال احترام حقوق الانسان ، معربين عن تقديرهم للجهود التي تبذلها المندوبية الوزارية لحقوق الانسان في هذا المجال وكذا للدور الريادي الذي يضطلع به **المجلس الوطني لحقوق الانسان** وجودة التقارير التي يصدرها باستمرار في عدد من المواضيع الهامة.

http://www.marocpress.com/chaabpress/article-374244.html

وسجلت تدخلات المستشارين بالمقابل غياب استراتيجية وطنية واضحة المعالم في مجال ملائمة التشريع الوطني مع التشريع الدولي في مجال تكريس احترام حقوق الانسان، وضعف التعريف بالتجربة المغربية الرائدة في مجال هيئة الانصاف والمصالحة، وكذا نقص فاعلية اللجان الجهوية لحقوق الانسان .

وكان رئيس مجلس المستشارين محمد الشيخ بيد الله قد أكد في مستهل هذا اللقاء الدراسي، الذي يندرج في إطار سلسلة اللقاءات التي ينظمها المجلس في إطار تخليد الذكرى الخمسين لإنشاء البرلمان، على أهمية تملك البرلمانيين لمختلف آليات اشتغال منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان لاسيما أن المغرب مقبل في سنة 2014 على عدد من التحديات.

وأشار بيد الله إلى المحاولات المستمرة لأعداء الوحدة الترابية لاستغلال ملف حقوق الانسان والتلاعب به للنيل من سمعة المغرب في المحافل الدولية.

أسرع من وتيّرة مسلسله الإصلاحّي في ظل أحداثِ الربيّع العربي
دراسةٌ أميركيّة تؤكد أن المغرب يشكلُ حالّة استثنائيّة للاستقرارِ في المنطقة

قالت دراسة أميركية "إن المغرب، يشكل "حالة استثنائية"، ويبرز ملاذًا للاستقرار ونموذجًا في منطقة المغرب العربي، والساحل في سياق إقليمي يسوده العنف وأجواء عدم اليقين التي عقبت الربيع العربي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، فيما سجلت الدراسة التي أنجزت بتعاون مع مركز أفريقيا، التابع لمجموعة التفكير الأميركية (أطلانتيك كاونسيل)، أنه "في الوقت الذي لم تتجاوز فيه البلدان المجاورة للمملكة انعكاسات الربيع العربي، أقدم المغرب على تسريع وتيرة مسلسله الإصلاحي ومشروع نمائه الاجتماعي والاقتصادي، من خلال إصلاحات دستورية غير مسبوقة، بما في ذلك حماية حقوق المهاجرين، وفقا لتوصيات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**".

وأضافت الدراسة التي أنجزتها المجموعة الأميركية "سوفان غروب" ذات الصيت الدولي المتخصصة في الدراسات الذكية والاستكشافات الجيو–استراتيجية أن "الديمقراطية المغربية تتقدم تحت قيادة الملك محمد السادس، وبفضل إرادته لتعزيز مسلسل الإصلاحات، من خلال تقوية العلاقات الدبلوماسية مع بلدان الجوار، والمساهمة في المؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف".

وسجلت الدراسة التي أنجزت بتعاون مع مركز إفريقيا، التابع لمجموعة التفكير الأميركية (أطلانتيك كاونسيل)، أنه "في الوقت الذي لم تتجاوز فيه البلدان المجاورة للمملكة انعكاسات الربيع العربي، أقدم المغرب على تسريع وتيرة مسلسله الإصلاحي ومشروع نمائه الاجتماعي والاقتصادي، من خلال إصلاحات دستورية غير مسبوقة، بما في ذلك حماية حقوق المهاجرين، وفقا لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان" مما جعل المغرب حسب ذات الدراسة نموذجا جهويا يحتذى به أبرزت الدراسة الدور الذي يضطلع به المغرب إلى جانب أمم أفريقية أخرى على مستوى مواجهة التهديدات المتطرفة للأمن الإقليمي، مضيفة إن المغرب وضع "استراتيجية شاملة لمكافحة التطرف، أشادت بها الخارجية الأميركية في تقريرها السنوي بشأن التطرف".

وأوضحت الدراسة أن البيان المشترك للولايات المتحدة والمغرب، والذي توج لقاء القمة بين الملك والرئيس أوباما بالبيت الأبيض، أشاد بجهود المغرب الرامية إلى مواجهة تهديد المتطرفين بالمنطقة، مبرزا التعاون القائم بين الرباط وواشنطن على المستويين المدني والعسكري، ومن أجل تعزيز المصالح المشتركة والحوار بين الأديان.

http://www.almaghribtoday.net/main1/20140106/178632.html

la bande de Gaza de 80 membres des forces du Fatah réfugiés en Égypte.

15222/5

Royaume du Maroc
Conseil national des Droits de l'Homme

AVIS D'APPEL D'OFFRES OUVERT N°02/2014/CNDH

SEANCE PUBLIQUE

Le mercredi 29 Janvier 2014 à 10h30, il sera procédé dans les bureaux du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sis à Place Ach Chouhada-Océan-**Rabat** à l'ouverture des plis relatifs à l'appel d'offres sur offres de prix **n°02/2014/CNDH** ayant pour **objet la réalisation de travaux d'impression d'articles de papeterie et de communication pour le compte du CNDH.**

Le dossier d'appel d'offres peut être retiré au Bureau d'ordre au siège du Conseil, il peut être également envoyé par e-mail aux concurrents qui le demandent dans les conditions prévues à **l'article 19 du décret n° 02-12-349 d du 08 Joumada I (20 mars 2013)** fixant les conditions et les formes de passation des marchés de l'Etat ainsi que certaines règles relatives à leur gestion et à leur contrôle.

Le cautionnement provisoire est fixé à la somme de : 10 000,00 Dhs (Dix Mille Dirhams).

Le contenu ainsi que la présentation des dossiers des concurrents doivent être conformes aux dispositions des articles 26 et 28 du décret n° **02-12-349 précité.**

Les concurrents peuvent :

- Soit déposer contre récépissé leurs plis au bureau d'ordre du conseil ;
- Soit les remettre au président de la commission d'appel d'offres au début de la séance et avant l'ouverture des plis.

Les pièces justificatives à fournir sont celles prévues par l'article 25 du décret n° 02-12-349 précité, à savoir :

1- Dossier administratif comprenant :

a. Une déclaration sur l'honneur ;
b. La ou les pièces justifiant les pouvoirs conférés à la personne agissant au nom du concurrent ;
c. L'attestation ou copie certifiée conforme délivrée par l'administration compétente du lieu d'imposition certifiant que le concurrent est en situation fiscale régulière ;
d. L'attestation ou copie certifiée conforme délivrée depuis moins d'un an par la C.N.S.S certifiant que le concurrent est en situation régulière envers cet organisme ;
e. Le récépissé du cautionnement provisoire ou l'attestation de la caution personnelle et solidaire en tenant lieu ;
f. Le certificat d'immatriculation au registre de commerce ;
g. En cas de groupement, une copie légalisée de la convention de la constitution du groupement. Cette convention doit être accompagnée d'une note indiquant notamment l'objet de la convention, la nature du groupement, le mandataire, la durée de la convention et la répartition des prestations, le cas échéant.

2- Dossier technique comprenant :

1. Une note indiquant les moyens humains et techniques du concurrent conformément aux dispositions **de l'article 25** §B-1 du décret **n° 02-12-349** précité (annexe 2) ;
2. Attestations de travaux similaires précisant le nom et la qualité du signataire, délivrées par le maître d'ouvrage qui a bénéficié de ces prestations ou par les hommes de l'art, sous la direction desquels lesdites prestations ont été exécutées. Chaque attestation précise, notamment, la nature des prestations, le montant, les délais et les dates de réalisation ;
3. Cahier des prescriptions spéciales et le règlement de consultation paraphés à chaque page et signés à la dernière page.

3- Dossier de l'offre technique comprenant :

Cette offre comprend :

4. Présentation de la société : métier, stratégie ;
5. chiffre d'affaire des trois dernières années ;
6. le planning de réalisation des prestations ainsi que des réalisations similaires ;
7. Description détaillée des moyens techniques et matériels dont le concurrent dispose pour la réalisation des prestations objet du présent appel d'offres ;
8. Maquette blanche pour s'assurer de la qualité du papier et du piquage ;
9. tout autre élément de nature à attester une capacité à réaliser ce type de prestation.

4- Offre financière comprenant :

- L'acte d'engagement établi conformément au modèle ci-joint en annexe 2 ;
- Le bordereau des prix-détail estimatif établi conformément au modèle ci-joint en annexe 3.

www.cndh.org.ma/ cndh@cndh.org.ma

adresse électronique : s.elidrissi@cndh.org.ma

(542/14)

Pdt de de l'AG de l'Onu «Le Maroc aura un rôle clef à jouer»

«L'expérience marocaine dans plusieurs domaines peut servir de modèle pour la Communauté internationale», John William Ashe, Pdt de de l'AG de l'Onu

L'expérience que le Maroc a accumulée dans plusieurs domaines, notamment ceux des droits de l'Homme et de l'énergie renouvelable, peut faire office de modèle pour plusieurs pays du monde, a affirmé, lundi à Rabat, le président de la 68e session de l'Assemblée générale de l'Organisation des nations unies (Onu), John William Ashe.

Cette déclaration intervient alors qu'il présentait devant un parterre de diplomates marocains le programme de sa présidence de la 68e session de l'AG de l'Onu.

Ce programme, a indiqué Ashe, consiste à convoquer nombre de réunions de haut niveau touchant à la femme, au jeune et à la société civile, à la coopération internationale et aux droits humains.

Sur ce dernier volet, le responsable onusien a souligné que «le Maroc a une expérience considérable et pratique en termes des bonnes pratiques que le Royaume peut partager avec le reste de la Communauté internationale», assurant que «le Maroc aura un rôle clef à jouer lors de cet évènement de haut niveau».

Evoquant l'expérience du **Conseil national des droits de l'Homme**, Ashe a fait remarquer qu'au delà de la création récente de cet organe, «l'approche adoptée par le Maroc en matière de droits de l'Homme sera utile quand on abordera la question des droits de l'Homme et de l'Etat de droit».

Outre ses réunions de haut niveau, l'Assemblée générale de l'Onu devrait organiser des débats thématiques spécifiques sur plusieurs sujets, notamment l'eau, l'assainissement et l'énergie renouvelable, a fait savoir le responsable onusien, ajoutant que «là encore, le Maroc a une expérience remarquable et une stratégie courageuse qui consiste à produire jusqu'à 40% de l'énergie consommée par le Maroc à partir d'énergie renouvelable».

Le haut responsable onusien a, par ailleurs, souligné que les réformes que le Maroc a introduites à plusieurs niveaux «ne peuvent que renforcer le Royaume à l'échelon national et consolider le rôle qu'il joue dans la région et au-delà de la région».

Ashe qui conduit une délégation de l'Onu en visite dans le Royaume, s'était auparavant entretenu avec le ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Salaheddine Mezouar et le président du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Nizar Baraka.

Ashe a salué, dans des déclarations à la presse à l'issue de ces entretiens, les «grandes avancées» réalisées par le Maroc pour répondre à un certain nombre de défis, et qui font du Royaume un «partenaire international important».

http://www.lematin.ma/express/2014/pdt-de-de-l-ag-de-l-onu-_-le-maroc-aura-un-role-clef-a-jouer-/194526.html